



تحديث حول تنفيذ

البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا



© نوفمبر 2019

1. نظرة عامة على هذا التقرير الموجز

1. هذا تقرير موجز عن البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا الذي أقر سنة 2008 وتُفذ على مدى خمس سنوات انتهت سنة 2012. وعلى الرغم من انتهاء الاعتمادات في نوفمبر 2012، إلا أن تنفيذ المشاريع المعتمدة استمر.
2. صدرت التوصية بالبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا عن القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2005 لمعالجة الفقر وبناء القدرات ومحو الأمية والقضاء على الأمراض والأوبئة في البلدان الأعضاء في أفريقيا. وأعد البرنامج وأُطلق بعد إقراره في اجتماع وزاري عقد في داكار بالسنغال في يناير 2008. وجاء البرنامج خلفاً لبرنامج آخر مماثل هو "إطار البنك الإسلامي للتنمية للتعاون من أجل أفريقيا" (إعلان واجادوجو) الذي نُقده البنك لصالح البلدان الأفريقية جنوب الصحراء في الفترة 2003 - 2007.
3. أفاد البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا 22 بلداً إفريقيا هي: أوغندا وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وجزر القمر وجيبوتي والسنغال والسودان وسيراليون والصومال والغالون وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو والكاميرون وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ونيجيريا.
4. في ضوء نموذج الأعمال الجديد للبنك الرامي إلى جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية، فإن دعم البنك المتواصل للبلدان الأعضاء فيه، بما في ذلك البلدان الأفريقية، يتحقق من خلال استراتيجيات الشراكة القطرية القائمة على سلاسل القيمة العالمية. ويجري حالياً صياغة أولى الاستراتيجيات من هذا النوع لبلد أفريقي هو الغابون إلى جانب تركيا وجزر المالديف والمغرب.
5. وتنقسم هذه النبذة إلى ثلاثة أقسام أولها هذه النظرة العامة، يليها وصف لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في القسم الثاني، الذي يجيب على ثلاثة أسئلة حول ما التزم به وما اعتُمد وما يمكن توقعه من جميع الاعتمادات. ويورد القسم الثالث نظرة عامة على النهج الجديد للبنك، ألا وهو استراتيجيات الشراكة القطرية القائمة على سلاسل القيمة العالمية، الذي سيدعم البنك من خلاله بلدانه الأعضاء، بما في ذلك البلدان الأفريقية. ويرد المزيد من التفاصيل حول نموذج البنك القائم على سلاسل القيمة العالمية وأداة التصفية في الملحق 1.

2. تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

1-2 ماذا التزم به؟

6. خصصت مجموعة البنك لتنفيذ البرنامج 4 مليارات دولار أمريكي على مدى خمس سنوات (1429 - 1433 هـ / 2008-2012)، أي ضعف المبلغ المخصص لإعلان واغادوغو. ودعمت البرنامج كيانات مجموعة البنك كافة، أي البنك نفسه، الذي يوفر التمويل العادي، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وكيان التمويل التجاري (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، ونافذة القطاع الخاص في مجموعة البنك (المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص). وقدمت

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تأميناً إسلامياً، بينما قدم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بناء القدرات في مجال التمويل الإسلامي.

7. حُصص نحو 70 في المائة أو 2.8 مليار دولار أمريكي من إجمالي التمويل من الموارد العادية للبنك، بما فيها 1.3 مليار دولار أمريكي من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، و 27 في المائة إضافية (1.07 مليون دولار أمريكي) من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أجل العمليات

Table 1 IDB Group Annual Financing Plan (1429-1433H) (US\$ M)

Window/Year	1429H	1430H	1431H	1432H	1433H	Total (US\$)
	2008	2009	2010	2011	2012	
Ordinary Operations (ISFD included)	420	481	550	630	720	2,800
Trade Operations - ITFC	160	183	210	240	274	1,067
Private Sector Development (ICD)	20	23	26	30	34	133
Total (US\$)	600	687	786	899	1,029	4,000

Source: SPDA Framework for Action 1429 H/2008G/IDB

التجارية، و 3 في المائة (0.12 مليون دولار أمريكي) من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. ولم تخصص المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مبلغاً محدداً، بل قدمت تغطية تأمينية لعمليات كل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

ويعرض الجدول 1 خطة التمويل على مستوى المجموعة.

2-2 ماذا اعتمد؟

Table 2 - Gross Approvals for SPDA (1429H-1433H)¹ (USD Millions)

	1429	1430	1431	1432	1433	Total
	2008	2009	2010	2011	2012	
OCR Project Financing	537.4	577.6	788.7	870.4	875.3	3,649.3
Other Project Financing (UIF, APIF, Treasury)	93.5	14.3	94.3	43.4	40.8	286.2
Private Sector Development - ICD project Financing	75.5	9.3	42.0	43.4	28.0	198.1
Trade Financing (ITFC, UIF)	317.6	129.5	212.2	179.9	226.9	1,066.0
of which ITFC	310.1	119.5	212.2	175.9	217.9	1,035.5
Waqf Fund Financing	0.8	1.1	0.8	2.7	0.0	5.3
Total	949.2	722.5	1,095.9	1,096.3	1,142.9	5,006.9

Source: Economic Research and Policy Department, IDB.

N.B: These data for Sub-Saharan African Member Countries and not for LDMCs in Africa.

¹ Cut-off date for data reported in this table was 29 Dhul-Hijja 1433H (14 November 2012).

Source: Economic Research and Policy Department, IDB.

8. مع نهاية البرنامج في

1433هـ، (12 نوفمبر

2012) بلغ إجمالي

اعتمادات مجموعة البنك

5.01 مليار دولار أمريكي

لتمويل 480 عملية (تمويل

مشاريع، وعمليات في مجال

التجارة والوقف) (انظر الجدول 2). وقد مثلت هذه الاعتمادات "معدل إنجاز" بلغ 125% من المبالغ المخصصة.

3-2 ما النتائج الممكنة توقعها؟

9. يعطي هذا القسم لمحة عن المشاريع التي اعتمدت للبرنامج لإظهار بعض المخرجات المتوقعة عندما الانتهاء من تنفيذ هذه

المشاريع بشكل كامل وفعال. فبالنسبة للبنية التحتية، ستكون طرقاتاً مجموع أطوالها أكثر من 2,500 كيلومتر قد أنشئت أو

حيثت في 13 بلدا عضوا، هذا بالإضافة إلى مطارين جديدين اعتمد أحدهما للسنغال والآخر للسودان لتعزيز هذين الاقتصادين وتقوية دورهما كمحورين جويين على الصعيد دون الإقليمي. وسينتج أكثر من 900 ميغاوات من الكهرباء في ستة بلدان، أكثرها من مصادر الطاقة الكهرومائية، مما سيعزز الاستدامة البيئية في المنطقة. ويشمل ذلك مد خطوط بطول 700 كيلومتر تقريبًا ستحصل من ورائها أكثر من 40,000 أسرة على مزيد من الطاقة. وإذا أخذنا متوسط حجم الأسرة البالغ ستة أفراد، فإن هذا الرقم يترجم إلى حوالي ربع مليون شخص سيتمتعون بإمكانية متزايدة للحصول على الطاقة. وسيقام نحو 800 عمود إنارة في البلدين. ومن خلال مشروع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشبكات الواسعة، ستشهد غامبيا وسيراليون زيادة في اشتراكات النطاق العريض بمقدار 13 ضعفًا، في حين سيزداد عدد مستخدمي الإنترنت 6 أضعاف، وسيمد نحو 1,500 كيلومتر من كابلات الألياف البصرية. وسيؤدي دعم المياه والصرف الصحي إلى زيادة توزيع المياه لتغطية مساحة تبلغ 800 كيلومتر مربع، مما سيوفر أكثر من 200,000 متر مكعب من المياه يوميًا للسكان. وهذا يعني حصول أكثر من 50,000 أسرة على مياه نظيفة، وبناء خزانات بسعة 45,000 متر مكعب يوميًا.

10. وعلى صعيد التنمية البشرية، تشمل المخرجات المتوقعة بنهاية مرحلة تنفيذ البرنامج إنشاء وتجهيز أكثر من 325 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة وأكثر من 1,000 فصل دراسي، بالإضافة إلى اكتمال بناء وتجهيز ثلاث كليات تقنية و8 كليات جامعية. ونظرًا لأن زيادة فرص الحصول على التعليم يجب أن تُستكمل بجودة متزايدة، فقد صدرت اعتمادات تستهدف تعزيز قدرة المعلمين ومفتشي التدريس والإداريين والمحاضرين في سبعة بلدان بالإضافة إلى توفير مواد تدريس. وللمساعدة في معالجة بطالة الشباب وتحسين جودة التعليم، سينشأ أكثر من 400 فصل دراسي جديد في 120 مدرسة جديدة تخدم أكثر من 5,000 طالب، معظمهم من الفتيات والطلاب من أوساط فقيرة في السنغال وغامبيا والنيجر ونيجيريا.

11. وفي القطاع الصحي، سيكون أكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة ومركز صحي ومراكز للرعاية الصحية الأولية قد بنيت أو حسنت بحلول نهاية مرحلة تنفيذ البرنامج. وسيؤدي ذلك إلى زيادة سعة الأسرة في هذه المنشآت بنحو 1,200 سرير. إلى جانب هذا، سيتاح نحو مليون من الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية طويلة الأجل لمكافحة الملاريا. ولتعزيز القدرة على تحسين تقديم الرعاية الصحية، سيكون أكثر من 20 طبيبًا وأكثر من 500 طالب في أمراض القلب وفني طبي وطبيب عيون قد تلقوا تدريبات. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر توفير معدات طبية لمراكز قلب وجراحة ومختبرات طبية.

12. أما في قطاع الزراعة، فمن المقرر تطوير وزراعة 800,000 هكتار من الأراضي، منها أراضٍ حدية في بعض البلدان الأعضاء. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاج محاصيل الغذاء الأساسي والمحاصيل المدرة للدخل. ويُضاف إلى ذلك بناء 8 إلى 10 مستودعات لاحتياجات استراتيجية من الحبوب لتحقيق الانتظام في الاستهلاك نظرًا لتعرض بعض البلدان الأعضاء لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الفيضانات أو الجفاف. ولتشجيع البحوث الزراعية، سينشأ 5-6 مختبرات للأبحاث التربة والبذور، أو تجديدها أو تحسينها بحلول نهاية فترة تنفيذ البرنامج.

3. سلسلة القيمة العالمية – استراتيجية الشراكة القطرية

13. اعتمد البنك الإسلامي للتنمية نهجاً جديداً لصياغة وتنفيذ استراتيجيات شراكته مع البلدان الأعضاء. وقد استقى هذا النهج الجديد الدروس المستفادة من تنفيذ الجيل الأول من استراتيجية الشراكة القطرية، ويسترشد بمفهوم جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية، والذي يمثل عنصراً جوهرياً في البرنامج الخماسي للرئيس. فمن خلال هذا النهج، يدعم البنك انضمام بلد عضو إلى سلاسل القيمة العالمية من خلال الترويج للمنتجات الرائدة في البلاد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التدخلات الموجهة، والتي تكون أكثر تأثيراً، وتماسكاً، وبالتالي أكثر فائدة للبلد العضو.

14. وفي هذا الصدد، طور البنك أداة تحليلية جديدة، وهي نموذج البنك القائم على سلاسل القيمة العالمية وأداة التصفية، لتحديد الصناعات والمنتجات الرائدة (انظر الملحق للاطلاع على تحليل تفصيلي للنموذج). وبعد تحديدها وإجراء تحليل شامل للطلب في السوق، وإمكانيات النمو، والقيمة المضافة، وتحديد الروابط القطاعية، يُستخدم تحليل سلاسل القيمة العالمية لتحديد مواضع الاختناق وفجوات القدرات، وفرص المنتج في السلسلة بأكملها من مرحلة الإنتاج الأولية إلى التصدير. وبالتالي، ستركز التدخلات ذات الصلة على معالجة الفجوات ومواضع الاختناق في سلسلة القيمة العالمية للمنتجات أو الصناعات الرائدة في البلاد.

15. لذلك، ففي كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة، يمكن لإدارات وكيانات البنك، استناداً إلى السياسات القطاعية، تحديد التدخلات التي يمكن للبنك القيام بها لتعزيز السلسلة، مع الاستفادة من مصادر التمويل الأخرى لتعظيم الأثر الإنمائي لسلسلة القيمة العالمية، ودعم البلدان الأعضاء في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الملحق 1 - نظرة عامة على نموذج البنك القائم على سلاسل القيمة العالمية وأداة التصفية

يتخذ البنك نهجًا استراتيجيًا من خلال تحديد سلاسل القيمة المحتملة مستعينًا بمنهجية داخلية تركز على القدرة التنافسية لبلد ما استنادًا إلى صناعات ومنتجات. وتعتمد الأداة الكمية الجديدة للبنك في اختيار وتحديد سلسلة القيمة على ثلاثة معايير تركز على فرص السلع الوسيطة لا السلع النهائية. وقد سميت هذه المعايير الثلاثة لنهج البنك الذي تسترشد بها الأداة الكمية لتحديد سلسلة القيمة "مثلث نهج البنك لسلاسل القيمة".

أما المعيار الأول فهو "الإمكانات الطبيعية" للبلد. ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار الميزة النسبية الحالية للبلد على مستوى الصناعة، ويركز على اقتصاد محدد ذي بنية اقتصادية ونظام إيكولوجي معين يمكن أن ينتج تصديرًا فعالاً، مقارنةً بالبلدان الأخرى في العالم. والمعيار الثاني هو "الإمكانات الديناميكية" والذي يتبع نهجًا استراتيجيًا لتحديد وقياس المنتجات المحتملة أو السلع الوسيطة التي يُحتمل أن تغدو منتجات رائدة باستخدام بعض المؤشرات مثل نمو السوق، وتوقعات الطلب العالمي، والمسافة إلى السوق، وتركيز الصادرات المحتمل. وأما المعيار الثالث فهو "فائض واحتمال التدفق العرضي" الذي يقيّم القيمة المضافة الثابتة للصناعة والروابط المتداخلة داخل الصناعات المختلفة في اقتصاد ما. ويهدف هذا المعيار إلى تحديد الروابط الأمامية والخلفية، والآثار غير المباشرة المحتملة من الروابط المتداخلة بين الصناعات وزيادة القيمة المضافة في صناعة ما.

واستنادًا إلى المعايير الثلاثة في المثلث، تطوّر هذه الأداة الكمية لتحديد سلاسل القيمة في البنك بهدف اقتراح أعلى المنتجات إكمالية في صناعات معينة حيث يمكن لبلد ما أن ينضم إلى سلسلة القيمة العالمية. وعلى الرغم من أن معظم البلدان الأعضاء في البنك قد تكون سبقت إلى تحديد المعيار الأول، وهو الإمكانات الطبيعية للصناعات، فإن النهج في هذه الأداة الكمية يخطو خطوتين إضافيتين تتمثلان في الإمكانات الديناميكية، وإمكانية الفائض واحتمال التدفق العرضي لتوفير المزيد من العمق في تحديد المنتجات المحتملة التي يمكن ربطها بسلسلة القيمة العالمية. وهذه الخطوات موضحة في أداة تصفية سلسلة القيمة، وهي منهجية لتحديد كل خطوة من المعايير الثلاثة في مثلث نهج سلسلة القيمة.

ووفقًا لنهج سلسلة القيمة العالمية هذا، تركز استراتيجية الشراكة القطرية للغابون على منتجين رائدين هما المنغنيز والخشب. وسيؤدي التحليل الإضافي إلى توجيه التدخلات المواضيعية والقطاعية التي ستنفذ لتحقيق النتائج المتوقعة لاستراتيجية الشراكة. وتحدد استراتيجية الشراكة القطرية القائمة على سلسلة القيمة العالمية في الغابون للفترة 2019 - 2023 السياقات القطرية والإنمائية، واستجابة الحكومة لها، وتعرض نتائج التحليلات التي حددت المنتجات الرائدة. وهي تستنير بثلاثة تحليلات مفصلة: دراسة تشخيصية للبلد، وتحليل لسلاسل القيمة العالمية، وتقرير كثافة الجهات المانحة، والتي ستنتشر جميعها بشكل منفصل بصفتها مصنوعات اقتصادية عن الغابون. وسيكمل الاستراتيجية برنامج استراتيجية الشراكة القطرية الذي سيوضح بالتفصيل التدخلات والبرامج والمشاريع والنتائج المتوقعة وآليات التمويل.